القضية السادسة عشرة

الإهمال .. والتلوث البيئي

الإهمال عن عمد أو جهل

مما لا شك فيه أن الإنسان مرتبط ببيئته ارتباطًا وثيقًا؛ فهو يتفاعل معها ومع عناصرها، فهو يأخذ منها ويضيف إليها، بل أكثر من ذلك؛ فهو يغير فيها بما يحقق له مزيدًا من الرفاهية والرخاء.

ولكن ومن المؤسف أن هناك تجاوزات تحدث بواسطة الإنسان تصل إلى حد الإهمال؛ مما يعرضه هو نفسه للأخطار والأمراض، وربما الموت والهلاك.

وقد يكون الإهمال ناتجًا عن جهل أو عمد، ولكنه في جميع الحالات إهمال، نتائجه خطيرة جدًّا، قد تصيب الإنسان المهمل، ولكنها في معظم الحالات تصيب أناسًا آخرين أبرياء.

ولذلك، فإننا نعدّ ذلك التقرير بمثابة ناقوس خطر يدق بشدة ليشعرنا بالخطورة التي تحيط بنا، وينبهنا إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمكافحة ذلك الإهمال في جميع صوره وأشكاله؛ سواء كان ذلك من خلال حملات توعية، أو حملات لضبط الخارجين على القانون، بشرط ألا تكون هذه الحملات لمرة واحدة، أو لفترة محددة وتنتهي؛ بل يجب أن تستمر وتدوم حتى نقضي تمامًا على هذه المشكلة وأسبابها ونبطلها، لنتجنب جميعًا، ونجنب بيوتنا آثارها الوخيمة.

وسوف نعرض في الصفحات التالية لبعض صور الإهمال التي تفشت في مجتمعاتنا، ونرى كيف أننا في خطر دائم من خلال سلوكيات وممارسات يقترفها بعض الأفراد عمدًا أو جهلًا، وكيف أننا جميعًا معرضين للموت في أي لحظة نتيجة هذا الإهمال وعدم الاهتمام، أو نتيجة الجهل.

(1) أسطوانة الغاز قنبلة موقوتة

أصبح جهاز "البوتاجاز" أحد الأجهزة الحديثة التي لا يمكن أن تستغني عنها أي أسرة أيًّا كانت هذه الأسرة ومستواها الاجتماعي؛ ولذلك أصبحت "أسطوانة الغاز" مهمة جدًّا، فبدونها لا عمل لهذا الجهاز (البوتاجاز).

ولقد انتشر استخدام "البوتاجاز" في الريف والحضر على السواء؛ فلا تكاد توجد أسرة أو شقة أو حجرة لا يتواجد بها ذلك الجهاز، وكان من نتيجة انتشاره بهذه الكيفية أن زاد عدد أسطوانات الغاز، وراد الطلب عليها بدرجة كبيرة؛ مما أعطى فرصة لبعض التجار والأفراد لاستحداث حرفة جديدة؛ ألا وهي بيع أسطوانات الغاز، وقد ترتب على ذلك ظهور ما يعرف بـ "السوق السوداء" لهذه السلعة؛ حيث أصبحت تباع بضعف ثمنها المحدد والمقرر من قبل الجهة المختصة بإنتاج وبيع هذه السلعة.

وهذه المهنة الجديدة هي مهنة من لا مهنة له؛ مهنة سهلة مضمونة الربح الوفير، وهي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وأكثر من ذلك فإنه يمكن مزاولتها بإتباع وسائل مختلفة وبسيطة ومتاحة، ومتفاوتة، تبدأ من "الدراجة" إلى السيارة؛ فهناك من يحمل عددًا من الأسطوانات على الدراجة، أو على عربة خشبية يدفعها بيديه، أو عربة "كارو"، أو عربة نصف نقل، أو غيرها من الوسائل المتوفرة والمتاحة.

وقد كان منهم من يستخدم "ميكروفونًا" للإعلان عن سلعته وجذب الانتباه إليه، ولكنه استبدل ذلك بطريقة لا تكلفه ثمن الميكروفون، وتعفيه من أن يجهد نفسه أو صوته؛ وهي طريقة عجيبة، وذات أبعاد خطيرة، ينتج عنها ضوضاء شديدة جدًّا تزعج الناس وتقلق راحتهم جميعًا، سواء السليم منهم أم المريض.

وهذه الطريقة ببساطة شديدة تتلخص في أن البائع "يدق" بقطعة من الحديد على جسم أسطوانة الغاز؛ مما ينتج عنه حدوث صوتٍ عالٍ جدًّا؛ حيث تستمر عملية النقرات مرات ومرات وبطريقة متلاحقة؛ مما يسبب الأذى والضرر للناس.

ولكن الأخطر من ذلك كله جهل هؤلاء الباعة بعوامل الأمان للسلعة التي يتاجرون فيها؛ مما يعرضهم والمنطقة التي يمارسون فيها نشاطهم للخطر والهلاك المحقق.

وقد لفت نظري تلك الصورة (الشكل) المنشورة في جريدة الأهرام[1]، تحت

(1) جريدة الأهرام، العدد 42532، الاثنين، 19/ 5/ 2003م، ص13

عنوان: "قبل أن تقع الكارثة"؛ حيث يقول الخبر المنشور أسفل الصورة: "الصورة تنطق بكل معاني القلق والخوف والحزن، وربما الفزع والرعب؛ فيكفي مجرد لحظة واحدة وتتحول هذه الصورة إلى كارثة مدوية – لا قدر الله – تهدد أرواح الكثيرين. عدسة الأهرام ضبطت هذه الصورة المرعبة في قرية "القراطين" التابعة لمركز أوسيم بمحافظة الجيزة؛ لعربة "كارو" متهالكة تحمل 6 أنابيب بوتاجاز أقرب ما تكون إلى القنابل الموقوتة، خاصة إذا أدركنا خطورة السيجارة المشتعلة في فم "حضرة" صاحب العربة، وذلك يجسد بحق واحدًا من أخطر صور الإهمال في منطقة آهلة بالسكان؛ حيث يتجمع في عمق الصورة عدد كبير من النساء والأطفال لقضاء أغراضهم أمام أحد المحلات. والسؤال: إلى متى يستمر هذا الإهمال القاتل؟ ومتى تختفي هذه الصورة المرعبة من حياتنا؟ .. وإلى متى تنتظر الأجهزة المسئولة عن حماية أرواحنا حتى وقوع الكارثة لا قدر الله؛ للتحرك، وتكثر بعدها التصريحات التي لا طائل من ورائها، اللهم إلا تبرئة ذمة مسئول من دم ضحية!!".

انتهى الخبر، وتبقى الصورة في مخيلتي ومخيلتكم، ولو أنها ليست غريبة علينا جميعًا؛ فنحن نراها ونرى ما هو أخطر منها، ولكن لا ندري ماذا نفعل، وكيف يكون تصرفنا تجاه ما نراه. هل لنا السلطة والحق في مساءلة ومحاكمة هذه الفئة؟ هل لنا حق معاقبتها؟ أم أن هناك جهات يجب عليها القيام بهذا الدور؟

مواجهة سلوكيات بائعي أسطوانات الغاز

يجب على الجهات المعنية توفير "أسطوانات" الغاز للمواطنين من خلال المكاتب الرسمية، والتي يعمل بها عمال مدربون على هذا النوع من العمل، حتى يتجنب الناس ضرورة اللجوء إلى الشراء من هؤلاء الباعة؛ مما يؤدي إلى كساد تجارتهم، وتوقف نشاطهم.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في الماضي القريب كانت هناك مكاتب صغيرة، ملحق بها مخزن لأسطوانات الغاز، في جميع الأحياء، يتم من خلالها الإبلاغ عن حاجة المواطن

إلى أسطوانة الغاز. وما تمر إلا دقائق معدودة، حتى تصل الأسطوانة المطلوبة؛ حيث يقوم باستبدالها وتركيب الجديدة ذلك العامل المدرب من الجهة المسئولة عن مزاولة هذا النشاط.

أما إذا كانت ظروف الحياة تفرض وجود هذه التجارة؛ فلا أقل من تنظيمها بحيث تؤدى بشكل أفضل وبطريقة آمنة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال اقتراحاتي التي تتلخص في النقاط التالية:

1) على من يرغب في مزاولة هذا العمل أن يتقدم بطلب إلى الجهة المعنية، والتي تحدد له مجال وحدود المنطقة التي يزاول فيها نشاطه، طبقًا لمكان سكنه وإقامته.

2) أن تكون لديه وسيلة آمنة، وتوافق عليها الجهات المختصة؛ يحمل عليها أسطوانات الغاز، ويمارس من خلالها نشاطه.

3) أن يخضع لدورة مكثفة يتدرب من خلالها على عملية "فك" وتركيب أسطوانة الغاز في الجهاز المراد تشغيله؛ مثل: جهاز البوتاجاز، أو جهاز السخان، وأن يحصل في نهاية الدورة على "رخصة" تسمح له بمزاولة العمل.

4) القيام بحملات مستمرة ومكثفة للتأكد من أن الذين يزاولون هذا النشاط هم أولئك الذين يمتلكون "الرخص" التي تسمح لهم بمزاولة هذا العمل.

5) أن يلتزم هؤلاء الباعة بالسعر المحدد من قبل الجهات المختصة، مع السماح لهم بهامش ربح مناسب تحدده الجهات المختصة.

6) أن يلتزم هؤلاء الباعة بالآداب العامة في التعامل مع جمهور المواطنين، وعدم إصدار الأصوات المزعجة، أو استخدام الأساليب الخاطئة التي تؤدي إلى حدوث الضوضاء الصاخبة التي تؤذي المريض والسليم.

7) أن يلتزم هؤلاء الباعة بمزاولة نشاطهم في فترات اليوم المناسبة، ويحذر نشاطهم تمامًا في أوقات الراحة أو الليل.

8) الباعة الذين لا يلتزمون بجميع الضوابط أو يخالفون التعليمات المنصوص عليها، والمحددة في هذا الشأن؛ يتم سحب "رخصهم" التي تسمح لهم بمزاولة المهنة، ويتم منعهم وإيقافهم عن ممارسة هذه المهنة، ولا يسمح لهم بالعودة إلى ممارسة ذلك النشاط إلا بعد دفع غرامة مناسبة، وأخذ تعهد عليهم بالالتزام بالتعليمات.

(2) الأعمال الخيرية والموت المحقق

أهل الخير كثيرون...وما أجمل أن توفر الماء البارد في الصيف الحار لعابري السبيل والمواطنين كافة؛ فهذا بلا شك عمل خيِّر؛ بل هو من الأمور التي يجب أن يتبارى فيها الناس.

فهل يمكن أن تكون شربة الماء البارد هي الموت المحقق؟! لا تندهش عزيزي القارئ؛ فهذا ما حدث بالضبط في أحد الأحياء في أحد أيام الصيف شديدة الحرارة؛ فالخبر المنشور في جريدة أخبار اليوم[1] تحت عنوان: "ثلاجة الخير .. صعقت الطفل البريء!" يقول: "ليس هناك أحد ضد فعل الخير ما دام يقدمه أصحابه في شكله الذي يفيد ولا يضر الآخرين، لكن ما حدث في شارع السلام بمنشية ناصر يدفعنا لأن ندق ناقوس الخطر من جديد؛ من أجل الحرص على صيانة مشروعات الخدمات العامة، وإلا فهناك كارثة في انتظار ضحية دون أن يدري. ضحية الإهمال الأسبوع الماضي كان الطفل مصطفى (9 سنوات) الذي دفع حياته ثمنًا لمحاولته شربة ماء مثلج من ثلاجة "سبيل" على الرصيف المواجه لمنزله، والتي أقامها بعض الأهالي تبرعًا من نفقتهم الخاصة. مصطفى هبط من منزله، وتوجه إلى ثلاجة مياه السبيل، ويده أمسكت بكوب حاول أن يملأه، ولكنه تسمر في مكانه يرتعد من تأثير التيار الكهربي الصادر من جسم الثلاجة المعدني في ثوانٍ معدودة. فوجئ المارة بجسد الطفل وقد أطيح به في الهواء لمسافة 3 أمتار قبل أن يسقط على الأرض فوق رأسه التي أصيبت بجرح كبير، جعل

(1) جريدة أخبار اليوم، العدد 3054، السبت 17/ 5/ 2003، ص18.

الدماء تنفجر منه وتندفع كالنافورة. المعاينة والتحريات كشفا عن الإهمال في عملية الصيانة الدورية للثلاجة، وكان ذلك سبب حدوث هذه المأساة".

مواجهة الإهمال الناتج عن الأعمال الخيرية

من المؤكد أننا بحاجة إلى بعض الضوابط المهمة واللازمة لضمان أمن وسلامة الموطنين جميعًا؛ ضوابط تنظم كثيرًا من الأمور التي تسير وتجري في حياتنا اليومية، حتى وإن كانت هذه الأمور تتعلق بعمل الخير أو تقديم بعض الخدمات المجانية للمواطنين.

فمثلًا إذا أراد مواطن أن يتبرع بعمل خيري مثل: ثلاجة المياه؛ فيجب أن يتم ذلك من خلال قنوات شرعية تحدد مكان وضع هذه الثلاجة، وتأمين إمدادها بالكهرباء اللازمة لتشغيلها، ودورية الإشراف على صيانتها؛ بحيث تضمن بقائها صالحة للاستخدام بطريقة آمنة، كما توفر لها خط الماء النقي.

(3) الكلاب الضالة

تعدّ الكلاب بصفة عامة، والكلاب الضالة بصفة خاصة؛ أحد المخاطر التي تعرض الإنسان وحياته وسلامته للضرر الفادح. وقد يكون الأطفال أكثر عرضة لمخاطر الكلاب نظرًا لحداثة سنهم وقلة خبرتهم، وعدم معرفتهم الجيدة بهذا الحيوان وكيفية التعامل معه.

ومما لا شك فيه أن تعرض المواطنين بما فيهم الأطفال لخطر "عض" الكلاب؛ يحمِّل الدولة عبئًا إضافيًّا، يتمثل في توفير العلاج والأمصال الواقية، ومتابعة علاج الحالات المصابة، والذي قد يمتد لعدة أسابيع متصلة من العلاج المكثف، سواء عن طريق الحقن أو تناول الأقراص المقررة في مثل هذه الحالات؛ فهي تحتاج إلى متابعة طبية وإلا تعرض المصاب لخطر الموت.

ولقد كشف تقرير صحي أمريكي[1] أن نحو 4.7 ملايين أمريكي، يتعرضون لعض الكلاب كل عام، و60٪ منهم من الأطفال.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 42531، الأحد 18/ 5/ 2003م، ص1.

وقال التقرير إن 800 ألف من الضحايا الذين تعقرهم الكلاب يحتاجون إلى عناية طبية، كما أن 12 مصابًا يموتون بسبب الجروح الناجمة عن العضة. وعلى الرغم من ذلك يقول رئيس رابطة الأطباء البيطريين الأمريكيين: إن الكلاب الموجودة في الولايات المتحدة (وعددها 61 مليون كلب) تثري حياة الأمريكيين بدرجة كبيرة، ومن سوء الحظ أنها تلجأ إلى العض أحيانًا.

وقال إنه من الممكن منع الكثير من حالات العض بتقديم معلومات عن كيفية التحكم والسيطرة في الحيوان؛ لأولئك المواطنين الذين يحرصون على اقتناء وتربية الكلاب.

ضحايا "عضة" الكلب!

ومما يؤكد خطورة الكلاب الضالة على المواطنين – بوجه عام – ما تستقبله يوميًّا المستشفيات ودور العلاج، وما تنشره وسائل الإعلام المقروءة. ومن أمثلة ذلك الخبر المنشور في جريدة الجمهورية[1]، تحت عنوان: "أنقذوا سوسنا .. ضحية الكلب".

وتقول تفاصيل الخبر: "عقر كلب ضال ابنتي سوسنا في 20/ 3/ 2003م، ونهش الكلب وجهها، وتم نقلها إلى مستشفى رأس التين، وحصلت على المصل، وذهبت بها إلى المستشفى الأميري وأجريت لها هناك عملية تجميل في وجهها (30 غرزة)، وحصلت على حقن المصل في المواعيد المقرر. ارتفعت حرارتها بعد الحقنة (40 درجة مئوية)، وذهبنا بها إلى مستشفى الحميات يوم 13/ 4/ 2003م. وفي اليوم التالي دخلت في غيبوبة، وتبين أنها أصيبت بالتهابات بالمخ بسبب المصل. نقلناها إلى مستشفى ناريمان (قسم المخ والأعصاب/ حالات حرجة)، وهي تعيش حتى الآن في غيبوبة تامة".

انتهى الخبر، ولكن تظل القضية ساخنة، تحتاج إلى معالجة حاسمة، وإجراءات رادعة؛ لمواجهة ذلك الخطر الذي يعرض حياة جميع المواطنين وسلامتهم للخطر القاتل.

وما هذا الخبر إلا نموذج حيّ لعشرات بل مئات الحالات الأخرى التي تعاني من مضاعفات تعرضها لـ "عض" الكلاب الضالة في شوارعنا.

---

(1) جريدة الجمهورية، العدد 18057، الجمعة 6/ 6/ 2003م، ص8.